المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة الوظيفة العمومية
وتحديث الإدارة

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد

2016

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة الوظيفة العمومية
وتحديث الإدارة

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد
2016

السياق العام

اللجنة الوطنية
لمكافحة الفساد

السياق العام

- هناك إجماع على أن مكافحة الفساد أصبحت أولوية ملحة، بالنظر لما لهذه الآفة من عواقب وخيمة وآثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وعلى ثقة المواطن في الادارة وعلى حقوق الانسان بصفة عامة.

- منذ سنة 1999، جعلت الحكومات المتعاقبة من مكافحة الفساد أولوية وطنية.

- وقد تمت ترجمة هذه القناعات السياسية والمبادئ التوجيهية، من خلال إعداد برامج لمكافحة الرشوة (2005 و2010) بالإضافة إلى المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2007 رافقتها عدة إصلاحات قانونية ومؤسساتية.

لقد منح دستور المملكة المغربية لسنة 2011 دفعة قوية نوعية لمكافحة الفساد عبر :

- دعم حقوق الانسان وتقوية دور المجتمع المدني
- تقوية مبدأ الحكامة الجيدة وإخضاع الخدمات العمومية لمعايير الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة (الباب الثاني عشر)
- دسترة هيآت الحكامة الجيدة كالهيأة المركزية للوقاية من الرشوة ومجلس المنافسة ومؤسسة الوسيط
- دسترة الحق في الحصول على المعلومات (الفصل 27)
- تجريم تنازع المصالح واستغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه واستغلال مواقع النفوذ والامتياز وكذا وضعيات الاحتكار والهيمنة

تتوفر المملكة على عدة مؤهلات جد هامة

التوجيهات الملكية	متطلبات دستور 2011	الالتزامات الدولية (اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد)	التزامات الحكومة بمكافحة الفساد
	الوعي المتزايد للمجتمع بحتمية مكافحة الفساد (متطلبات اجتماعية)	1. مكتسبات سياسية : الجهوية الموسعة، دعم حقوق الانسان، تقوية دور المجتمع المدني،... 2. مكتسبات اقتصادية : الاوراش الكبرى المهيكلة كمخطط المغرب الأخضر، الاستراتيجية الطاقية، تحسين مناخ الأعمال،... 3. مكتسبات اجتماعية : المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تعميم الحماية الاجتماعية، ميثاق إصلاح منظومة العدالة،....	

اعتماد سياسة واضحة ومندمجة لمكافحة الفساد

ضعف الحكامة وتفشي الفساد يشكلان عقبات كبرى في طريق التنمية بالمغرب، ولتجاوز هذه العقبات وجب على بلادنا أن تتوفر على

استراتيجية وطنية شاملة ومندمجة لمكافحة الفساد

تجليات ومظاهر الفساد

أعراض كثيرة أهمها

- عدالة غير فعالة
- تدني جودة المنتوجات وارتفاع الأسعار
- اختلال في المنظومة الصحية
- تدني جودة الخدمات العمومية
- ضعف استقطاب الاستثمارات وهروب رؤوس الاموال
- منظومة تعليمية غير ناجعة
- اختلالات في البنيات التحتية : طرق، سكن، ...

تأثير سلبي على جميع مكونات المجتمع

فقدان ثقة المواطن في مؤسسات الدولة

التشخيص

- المؤشرات الدولية/الوطنية
- تقييم البرامج والمبادرات المتخذة

اللجنة الوطنية
لمكافحة الفساد

تطور ترتيب المغرب حسب مؤشر إدراك الرشوة لمنظمة الشفافية الدولية (IPC - TI)

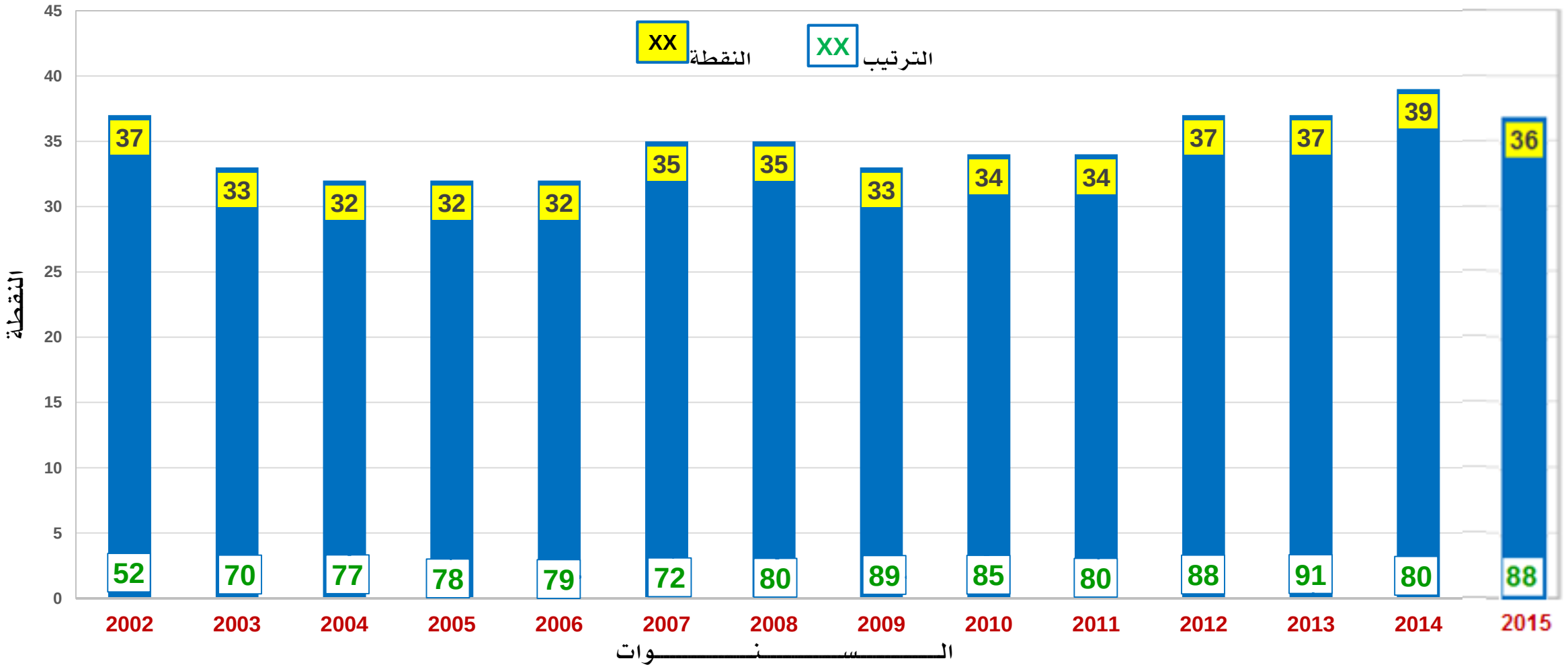

102	133	146	159	163	180	180	180	178	183	176	177	175	168	عدد الدول المصنفة

مستوى إدراك الفساد من قبل المواطنين حسب القطاع وفقا لمقياس البارومتر العالمي Transparency International

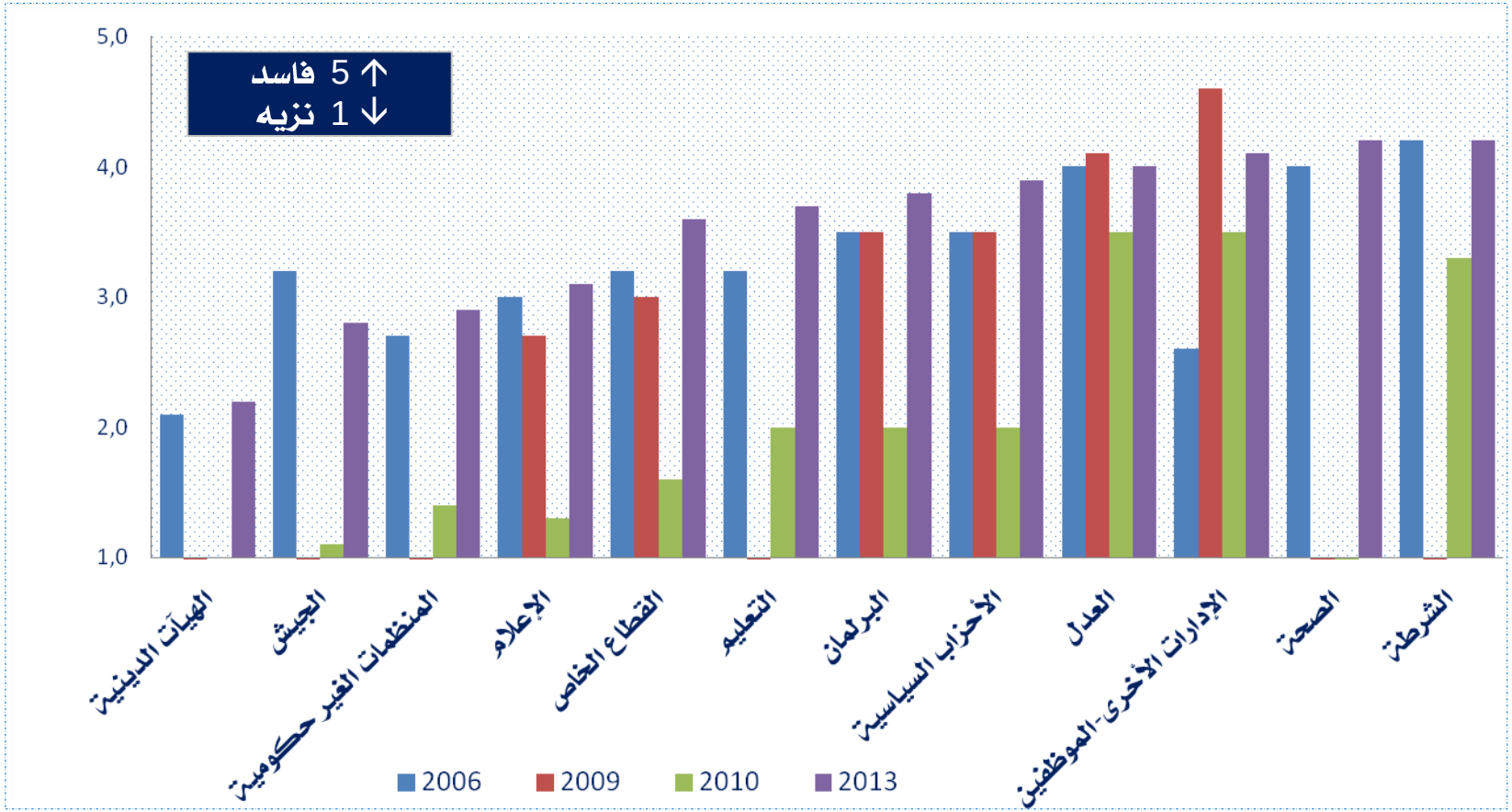

القطاعات المتضررة (2006)

القطاعات المتضررة (2013)

مستوى الفساد الذي تعرض له المواطنون حسب القطاعات

مستوى تعرض المواطنين للفساد حسب القطاعات الأكثر تعاملا

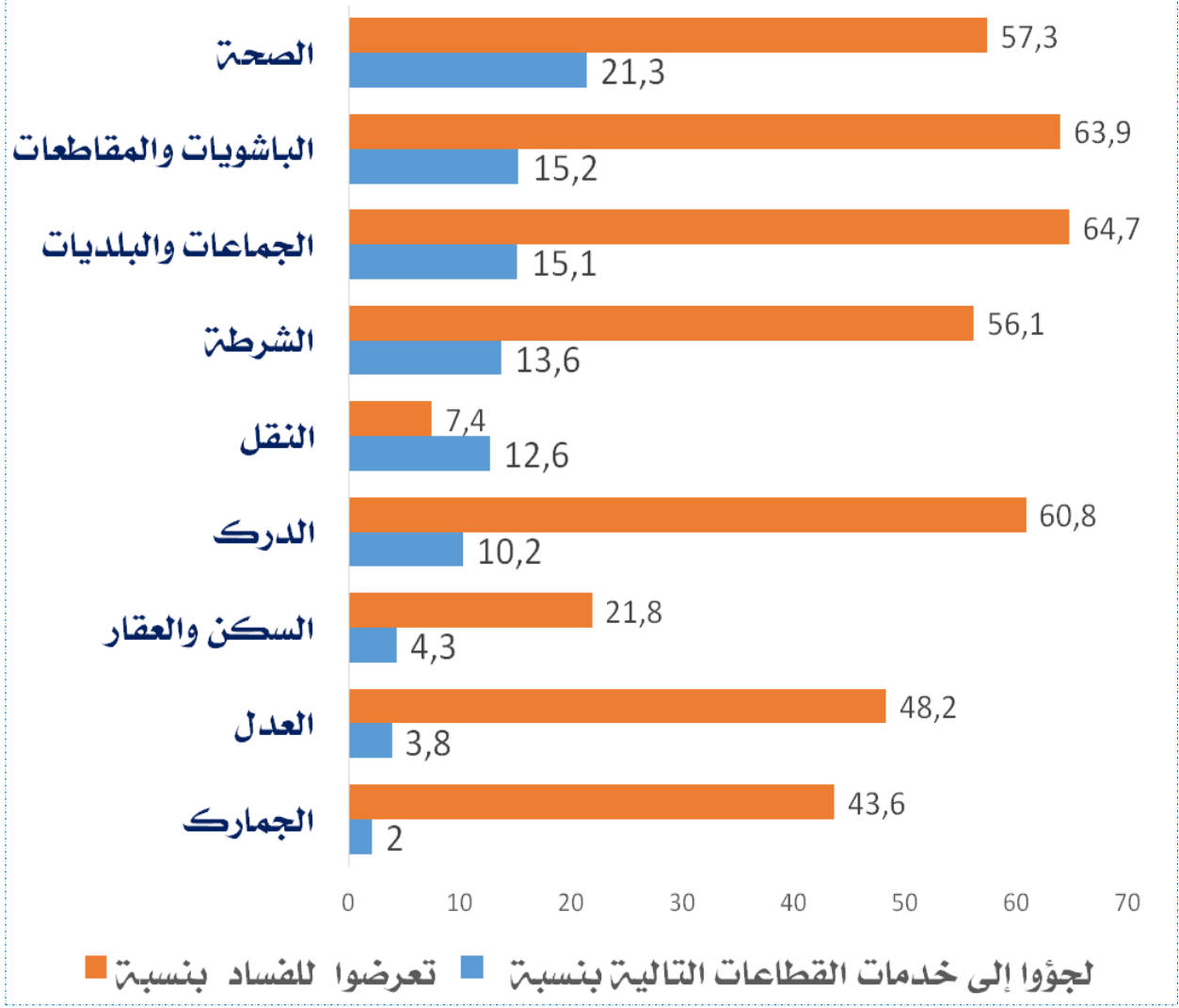

ترتيب القطاعات حسب مستوى الفساد الذي تعرض له المواطنون

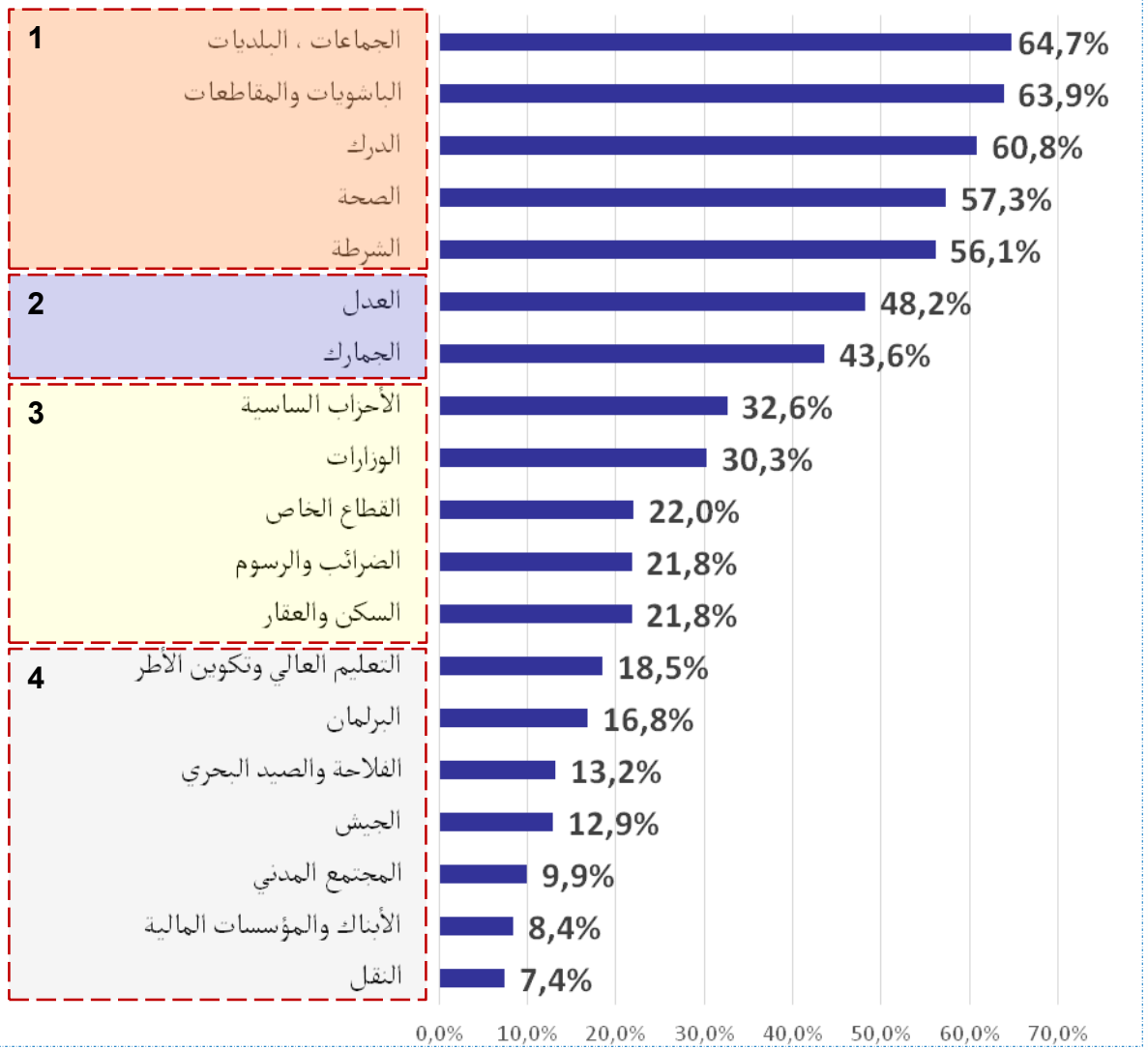

المصدر : الدراسة الوطنية حول الفساد -الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة 2014

مستوى
إدراك الفساد

يأتي الفساد في المرتبة الخامسة من انشغالات المواطنين

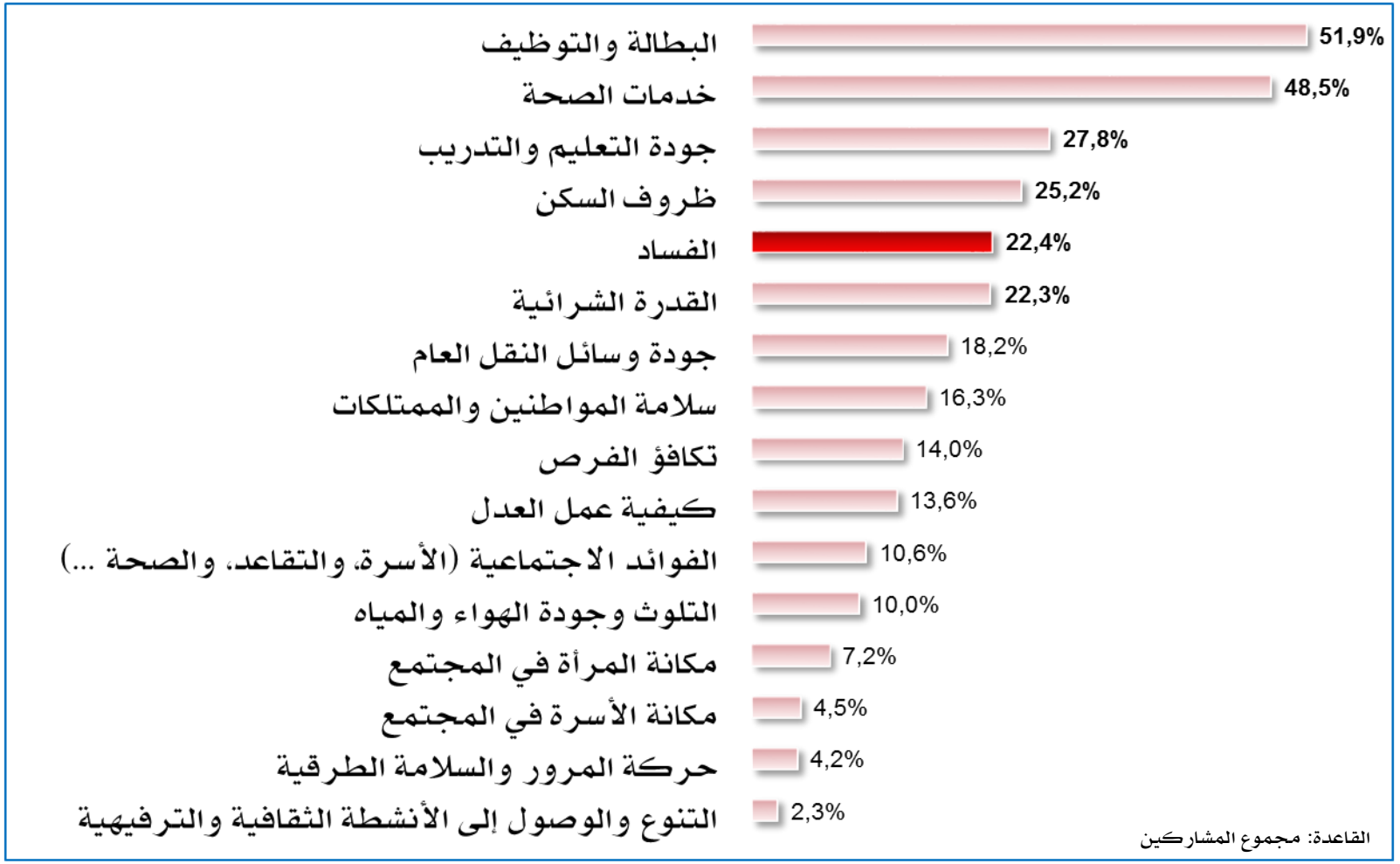

الأسباب الرئيسية للفساد المقدمة من طرف المواطنين

1 - غياب العقوبات ٪ 38
2 - الرغبة في الاثراء السريع ٪ 36
3 - الفقر ٪ 33
4 - أجور غير كافية ٪ 29

المصدر : الدراسة الوطنية حول الفساد -الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة 2014

البرامج والمبادرات المتخذة

اللجنة الوطنية
لمكافحة الفساد

البرامج والتدابير المتخذة في مجال محاربة الفساد

إجراءات ومبادرات عديدة، برنامج عمل في 2005 وخطة عمل في 2010...

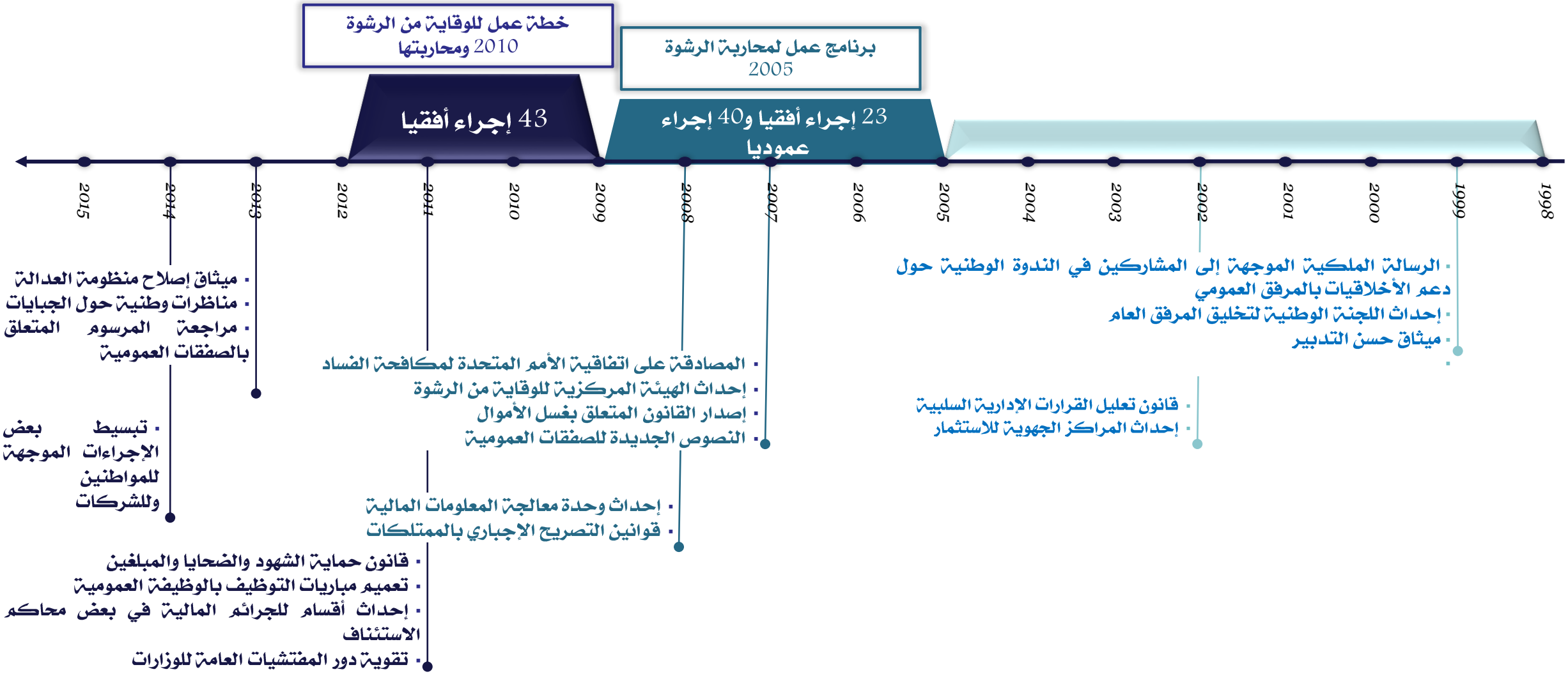

المبادرات السابقة لمكافحة الفساد

2005 - 1998

- الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الندوة الوطنية حول دعم الأخلاقيات بالمرفق العمومي، 29 أكتوبر 1999
- إحداث اللجنة الوطنية لتخليق المرفق العام 1999
- ميثاق حسن التدبير
- قانون تعليل القرارات الإدارية السلبية
- إحداث المراكز الجهوية للاستثمار 2002

2010 - 2005

- برنامج عمل محاربة الرشوة، يتكون من 23 إجراء أفقيا و40 إجراء عموديا :
  - المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2007
  - إحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة 2007
  - إصدار القانون المتعلق بغسل الأموال 2007
  - مراجعة المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية 2007
  - إحداث وحدة معالجة المعلومات المالية 2008
  - إصدار القوانين المتعلقة بالتصريح الاجباري للممتلكات 2008

2012 - 2010

- برنامج عمل للوقاية من الرشوة ومحاربتها، يتضمن 43 إجراء أفقيا
  - قانون حماية الضحايا والشهود والمبلغين والخبراء 2011
  - تعميم المباريات في التوظيف في الوظيفة العمومية 2011
  - إحداث 4 أقسام متخصصة في قضايا الجرائم الاقتصادية والمالية 2011
  - تقوية دور المفتشيات العامة للوزارات 2011

استنتاجات التشخيص

اللجنة الوطنية
لمكافحة الفساد

نقائص المبادرات المتخذة

مكنت الإرادة السياسية من وضع أسس الإطار التشريعي والمؤسساتي لمحاربة الفساد إلا أنه مازالت هناك مبادرات متفرقة والتي شكلت الأسس الأولى لجهود مكافحة الفساد ، ومع ذلك يبقى الترتيب الدولي مخيبا للآمال وفعالية هذه الإجراءات ظلت محدودة لعدة أسباب :

1 . ضعف التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية المعنية

2. ضعف عام في الشفافية وصعوبة الوصول إلى المعلومات

3. عدم كفاية الموارد المالية والبشرية للتنفيذ الفعال للبرامج

4. عدم وضوح الآليات الخاصة المتاحة لمكافحة الفساد

5. غياب رؤية شمولية ومتكاملة

6. عدم وجود آليات التتبع والإشراف والتقييم لمخططات العمل

ضرورة اتباع مقاربة استراتيجية شاملة ومندمجة ومتكاملة مع تخطيط استراتيجي تشرك جميع الفاعلين : القطاع العام ، القطاع الخاص، المجتمع المدني ووسائل الإعلام

... الشيء الذي لم يسمح للحكومة بتطوير أدوات الوقاية والزجر اللازمة.

الدراسة المقارنة

اللجنة الوطنية
لمكافحة الفساد

أربعة توجهات رئيسة على مستوى جميع البلدان التي تمت دراستها

أربعة توجهات رئيسة مع تغليب أحدها حسب كل بلد:

1 التزام قوي من السلطة التنفيذية

- الدعم السياسي على أعلى مستوى
- االستثمارات مهمة (بشرية ومالية)
- استهداف دقيق لمواطن الفساد
- تحميل المسؤولية للسلطة التنفيذية

البلدان المعنية

جورجيا

2 انضمام جميع مكونات المجتمع

- دور نشيط للمجتمع المدني
- التزام القطاع الخاص
- وجود قوى معارضة
- التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية

البلدان المعنية

جنوب أفريقيا غانا رواندا الدنمارك

3 الحزم في تطبيق الاستراتيجية

- إنشاء هيئة مركزية بصلاحيات قوية وموارد هامة
- المصادقة على الاتفاقيات الدولية وتفعيل مقتضياتها
- إطار تنظيمي قوي

البلدان المعنية

إندونيسيا أوروغواي سنغافورة

4 الوقاية والكشف

- إرساء آليات وقائية فعالة
- فاعلية أجهزة الكشف عن الممارسات السيئة

البلدان المعنية

تركيا استونيا الجزائر

ليست هناك حلول نموذجية لتحسين ترتيب المؤشرات العالمية لمكافحة الفساد، غير أن هناك دروس يجب استخلاصها من تقنيات محاربة الفساد المعتمدة من قبل هذه البلدان التي نجحت في تطوير نتائجها بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي.

تم الاستئناس بهذه التجارب في إعداد الاستراتيجية الوطنية والأخذ بعين الاعتبار توجهاتها الكبرى

المقاربة المعتمدة

اللجنة الوطنية
لمكافحة الفساد

المقاربة المعتمدة لإعداد الاستراتيجية لمحاربة الفساد

تم تبني مقاربة تشاركية وتشاورية لإعداد هذه الاستراتيجية الوطنية، من خلال إحداث لجنة للإشراف تتكون من عدد من القطاعات الوزارية وبعض هيآت الحكامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني (برلمانيون ضد الفساد GOPAC وترانسبرانسي المغرب).

هي نتيجة لدراسة معمقة اخذت بعين الاعتبار :

- تقييم شامل لمختلف البرامج والمبادرات السالفة لمكافحة الفساد
- نتائج الدراسات الميدانية التي قامت بها الهيأة المركزية للوقاية من الرشوة
- تحليل لمختلف التقارير الوطنية والدولية ذات الصلة
- تحليل لبعض أحسن الممارسات الدولية في هذا المجال

اعتماد منهجية مبنية على الأولويات من خلال :

- اعطاء الأولوية للقطاعات الأكثر عرضة للفساد كالصحة والعدل والأمن والجماعات الترابية
- التركيز على التدابير ذات الأثر المباشر على الفساد

إرادة حكومية قوية لمحاربة الفساد

اعتماد أول استراتيجية وطنية لمحاربة الفساد وفق المعايير الدولية :

- تنبني على رؤية موحدة ذات أهداف واضحة قابلة للقياس
- تكرس الالتقائية بين البرامج والمبادرات الافقية والقطاعية
- تجمع بين القانوني والإجرائي وبين الزجري والوقائي والتوعوي والتواصلي والتربوي
- تعتمد على الشراكة مع كافة الفاعلين بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص
- تنفذ في إطار خطة مندمجة متعددة السنوات، تحدد الموارد الضرورية ومسؤولية كافة الأطراف
- ترتكز على آلية للحكامة لتتبع إنجاز وتقييم البرامج وفق مؤشرات موضوعية لقياس الأداء

إعتماد مقاربة تشاركية وتشاورية تركز على مرحلة التنفيذ كأساس لضمان نجاح الإستراتيجية

لجان إعداد الاستراتيجية

إشراف :
رئيس الحكومة

الاجتماع الأول 15 يناير 2015
الاجتماع الثاني 28 دجنبر 2015

الأعضاء

الوزارات	المجتمع المدني/القطاع الخاص	الهيئات
1. وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	1. جمعية برلمانيين مغاربة ضد الفساد	1. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
2. وزارة الاقتصاد والمالية	2. جمعية ترانسبرانسي المغرب	2. محكمة النقض
3. وزارة الداخلية	3. الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب	3. المجلس الأعلى للحسابات
4. وزارة العدل والحريات		4. الوكالة المغربية لتنمية الإستثمارات
5. وزارة الشؤون العامة والحكامة		
6. وزارة التربية الوطنية		

تتبع :
وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

اجتمعت خمس مرات منذ فبراير وشاركت في خمس ورشات عمل استراتيجية

الأعضاء

الوزارات	المجتمع المدني/القطاع الخاص	الهيئات
1. وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	1. جمعية برلمانيين مغاربة ضد الفساد	1. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
2. وزارة الاقتصاد والمالية	2. جمعية ترانسبرانسي المغرب	2. محكمة النقض
3. وزارة الداخلية	3. الاتحاد العام لمقاولات المغرب	3. المجلس الأعلى للحسابات
4. وزارة العدل والحريات		4. الوكالة المغربية لتنمية الإستثمارات
5. وزارة الشؤون العامة والحكامة		
6. وزارة التربية الوطنية		

تنسيق :
مدير تحديث الإدارة

اجتمعت أكثر من 60 مرة منذ فبراير 2014

الأعضاء

1. وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة
2. وزارة الاقتصاد والمالية
3. وزارة الداخلية (+الإدارة العامة للأمن الوطني)
4. وزارة العدل والحريات
5. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
6. الاتحاد العام لمقاولات المغرب
7. جمعية ترانسبرانسي المغرب

مضامين الإستراتيجية

اللجنة الوطنية
لمكافحة الفساد

الرؤية والأهداف الاستراتيجية

هدفان رئيسيان على الصعيدين الوطني والعالمي

"توطيد النزاهة والحد من الفساد بشكل ملموس في أفق 2025"

	الآن	2025
معدل الفساد * (ICPC)	75%	45%
المؤشر العالمي لإدراك الفساد - IPC (TI)	36/100	60/100
نسبة الاعتقاد بتفاقم ظاهرة الفساد (TI)	89%	< 20%
نسبة عدم الرضا على عمل الحكومة في مكافحة الفساد (TI)	72%	< 30%
المساهمة في تحسين المؤشرات الأخرى التي لها آثار غير مباشرة على محاربة الفساد		
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE)	3,4 MM $	+ 100%
مناخ الأعمال (Doing Business)	75/185	+ 20 مرتبة
العوامل التي تحد من الجاذبية (WEF)	72/140	+ 25 مرتبة
مشروع العدالة العالمي World Justice Project	52/99	+ 20 مرتبة

1

2

(*) البحث الميداني للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة : النسبة العامة لمواجهة الفساد من طرف العينة المستطلعة

تم تحديد خمس ركائز

" توطيد النزاهة والحد من الفساد بشكل ملموس في أفق 2025 "

الأنظمة

الإمكانيات المالية

السلوكيات

الكفاءات البشرية

1 الحكامة

إرساء حكامة تتسم بالنزاهة وبالحسم في كل ما من شأنه الإخلال بالأخلاقيات

2 الوقاية

تعزيز إطار الوقاية للحد من الأنشطة المرتبطة بالفساد

3 الزجر

إضعاف دوافع ومحفزات اللجوء إلى الفساد من خلال تطبيق صارم للقوانين واسترداد الموجودات المرتبطة بأعمال الفساد

4 التواصل/التوعية

مواكبة المجهودات التي بذلت وتبذل في إطار الاستراتيجية

5 التربية/التكوين

التأثير على العقليات والسلوكيات عبر مختلف الوسائل بغية ترسيخ قيم المواطنة و الأخلاقيات

استراتيجية وطنية مندمجة موجهة نحو تحقيق النتائج

1 رؤية

"توطيد النزاهة والحد من الفساد بالمغرب بشكل ملموس في أفق 2025"

2 هدفان

- جعل الفساد في منحنى تنازلي بشكل ملموس وبصفة مستمرة وتعزيز ثقة المواطنين
- تحسين نزاهة مناخ الأعمال وتموقع المغرب دولياً

3 قيم

ضمان ائتلاف وطني لمواجهة آفة الفساد

1. مجتمع تسوده ثقافة النزاهة والقيم الأخلاقية مع مشاركة جميع الشرائح في مكافحة الفساد
2. إدارة عمومية فعالة ونزيهة وشاملة تضمن المساواة والعدالة الاجتماعية
3. ثقة المواطنين في الأجهزة العمومية

4 مرجعيات

- التوجيهات الملكية
- مقتضيات الدستور
- الالتزامات الدولية
- البرنامج الحكومي

5 مبادئ

- الانخراط والمشاركة
- الاستمرارية
- التنفيذ
- الأنظمة والسلوكيات
- الالتزام الدولي

5 ركائز

16 محور إستراتيجي

الحكامة	الوقاية	الزجر	التواصل/التوعية	التكوين/التربية
A1. الشفافية والوصول إلى المعلومات	A6. المساطر الإدارية	A10. الإطار التشريعي والتنظيمي	A14. وضع خطة التواصل مخصصة لدعم تنفيذ الاستراتيجية و بلوغ أهدافها	A15. تكوين الفاعلين وتعزيز القدرات
A2. المسؤولية والمحاسبة	A7. تقوية الرقابة	A11. الرصد والمتابعة		A16. تعزيز ثقافة مكافحة الفساد
A3. هيئات الحكامة	A8. السلوك والأخلاقيات	A12. تنفيذ الأحكام وتطبيق القانون		
A4. الحكامة الترابية	A9. المشاركة المواطنة	A13. استرداد الموجودات والأموال غير المشروعة		
A5. تدبير المال العام				

تنزيل المحاور الاستراتيجية

اللجنة الوطنية
لمكافحة الفساد

منهجية تحديد المشاريع حسب المحاور الإستراتيجية

لكل محور، تم تحديد برنامج عمل حسب منهجية مبنية على تحليل المخاطر

التشخيص

إجراء تشخيص يحتوي على :

1. تحليل المعايير الوطنية والدولية (مؤشر تصور الفساد ، المقياس العالمي للفساد ، تحقيق الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، تقرير GSP، تحقيقات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي)
2. تحديد المبادرات السابقة والعوامل التي ساهمت في نجاحها / فشلها
3. تحديد المحاور القابلة للتحسين

خريطة المخاطر

إنجاز خرائطية مخاطر الفساد، تشمل :

1. تحديد المخاطر حسب العمليات
2. تحديد مستوى تأثير المخاطر (التردد/ الأثر) بهدف الحصول على درجة الأهمية
3. تصنيف هذه المخاطر حسب مستوى الأهمية

تحديد المشاريع

تنظيم ورشات لتحديد الإجراءات والمشاريع الضرورية للسيطرة على المخاطر

1. تحديد المشاريع مع أخذ بعين الاعتبار الركائز و المحاور التي تقوم عليها الاستراتيجية الوطنية
2. ترتيب أولوية الإجراءات (الطور الأول: 2015-2016 الطور الثاني: 2017-2020 و الطور الثالث: 2021-2025) بناءً على خريطة المخاطر ومصفوفة الأولويات (سهولة التنفيذ / الأثر)

وضع خطة عمل

عقد أوراش عمل مع الجهات الفاعلة المعنية بكل مشروع

1. تقديم الاستراتيجية الوطنية
2. الإقتراح والمصادقة على البرامج / الإجراءات
3. إعداد البرامج

توضيح

توزيع المشاريع حسب الركائز والمحاور الإستراتيجية

تتضمن حقيبة المشاريع 239 مشروعاً تقدر ميزانيتها بحوالي 1،796 مليار درهم*

تشمل ركيزة الوقاية أكبر عدد من المشاريع (61٪) و قد خصص لها جزء مهم من الميزانية (74٪)

الحكامة

- A1 الشفافية والوصول إلى المعلومات — 21 مشروعاً • 35 مليون درهم
- A2 المسؤولية والمحاسبة — 4 مشاريع • 13 مليون درهم
- A3 هيئات الحكامة — 5 مشاريع • 3 ملايين درهم
- A4 الحكامة الترابية — مشروعان • 15 مليون درهم
- A5 تدبير المال العام — 13 مشروعاً • 27 مليون درهم

الوقاية

- A6 المساطر الإدارية — 93 مشروعاً • 1068 مليون درهم
- A7 تقوية الرقابة — 24 مشروعاً • 220 مليون درهم
- A8 السلوك والأخلاقيات — 22 مشروعاً • 30 مليون درهم
- A9 المشاركة المواطنة — 6 مشاريع • 8 ملايين درهم

الزجر

- A10 الإطار التشريعي والتنظيمي — 13 مشروعاً • 0 مليون درهم
- A11 الرصد والمتابعة — 11 مشروعاً • 43 مليون درهم
- A12 تنفيذ الأحكام وتطبيق القانون — مشروعان • 0 مليون درهم
- A13 استرداد الموجودات والأموال غير المشروعة — مشروع واحد • 3 ملايين درهم

التواصل/التوعية

- A14 برنامج تواصلي خاص لتنفيذ الإستراتيجية — 16 مشروعاً • 306 مليون درهم

التكوين/التربية

- A15 تكوين الفاعلين وتقوية القدرات — 5 مشاريع • 12 مليون درهم
- A16 تعزيز ثقافة مكافحة الفساد — مشروع واحد • 13• مليون درهم

* لا يتضمن هذا المبلغ الميزانية الخاصة للقطاعات الإدارية

10 برامج تغطي كافة محاور الاستراتيجية

عدد المشاريع	البرامج	المنسق	المحتوى	المحاور المعنية
67	البرنامج 1 تحسين خدمة المواطن	وزارة الداخلية	- خدمات الإستقبال والإرشاد - تبسيط المساطر وإضفاء طابع الإلزامية عليها	A1, A2, A5, A6, A15
43	البرنامج 2 الإدارة الإلكترونية	وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	- اعتماد أنظمة الخدمات على الخط - تحسين جودة الخدمات	A1, A5, A6
8	البرنامج 3 الشفافية والوصول إلى المعلومات	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	- الحق في الحصول على المعلومات - نشر المعلومات وسهولة الحصول عليها	A1, A5
20	البرنامج 4 الأخلاقيات	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	- مبادئ ومعايير النزاهة والأخلاق والحكامة - نزاهة الوظيفة العمومية - تدبير الموارد البشرية	A8, A9, A10
39	البرنامج 5 الرقابة والمساءلة	وزارة الاقتصاد والمالية	- تعزيز قدرات هيئات الرقابة والتنسيق فيما بينها - تحسين المقتضيات القانونية المتعلقة بالتصريح	A2, A3, A4, A5, A6, A7, A9, A11
26	البرنامج 6 تقوية المتابعة والزجر	وزارة العدل والحريات	- التحقيق والكشف - رصد وتتبع قضايا الفساد والاجتهادات القضائية - تنفيذ الأحكام الصادرة في جرائم الفساد	A9, A10, A11, A12, A13
10	البرنامج 7 الطلبيات العمومية	وزارة الاقتصاد والمالية	- مراجعة الإطار القانوني للجنة الوطنية للطلبيات العمومية - إعداد واعتماد إطار مرجعي للطلبيات العمومية - إلزامية التوفر على شهادات الكفاءة بالنسبة للمسؤولين عن الصفقات	A3, A5, A7
4	البرنامج 8 نزاهة القطاع الخاص	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	- تعزيز النزاهة والحكامة للمقاولات - تعزيز الشفافية في القطاع الخاص	A8
17	البرنامج 9 التواصل والتحسيس	وزارة الإتصال	- التحسيس وتعزيز النزاهة لدى الطلبة وأفراد المجتمع بشكل عام	A8, A14
5	البرنامج 10 التربية والتكوين	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	- تعزيز القدرات لمكافحة الفساد - برنامج خاص بالنزاهة على مستوى التعليم	A15, A16

تم تحديد 239 مشروعاً أشرك فيها كل من القطاع العام و الخاص والمجتمع المدني

16 محوراً إستراتيجياً

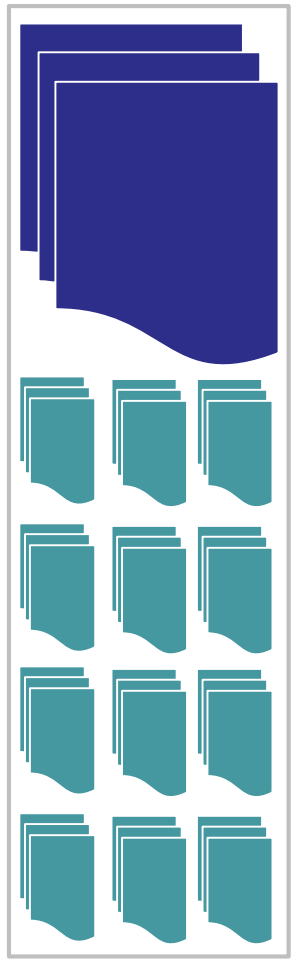

مراحل إنجاز الإستراتيجية الوطنية

P1 تحسين خدمة المواطن
P2 الإدارة الإلكترونية
P3 الشفافية والوصول إلى المعلومات
P4 الأخلاقيات
P5 الرقابة والمساءلة
P6 تقوية المتابعة والزجر
P7 الطلبيات العمومية
P8 نزاهة القطاع الخاص
P9 التواصل والتحسيس
P10 التربية والتكوين

تقييم الاستراتيجية وفقا للمؤشرات المحددة

المرحلة 1
2015-2016
174 مشروعاً
840 مليون درهم

P1 (55)
P2 (32)
P3 (8)
P4 (12)
P5 (24)
P6 (20)
P7 (7)
P8 (1)
P9 (12)
P10 (3)

تقييم المرحلة الأولى

المرحلة 2
2017- 2020
59 مشروعاً
937 مليون درهم

P1 (11)
P2 (11)
P4 (7)
P5 (14)
P6 (5)
P7 (1)
P8 (3)
P9 (5)
P10 (2)

تقييم المرحلة الثانية

المرحلة 3
2021- 2025
6 مشاريع
18 مليون درهم

P1 (1)
P4 (1)
P5 (1)
P6 (1)
P7 (2)

البرنامج 1 : تحسين خدمة المواطن

الأهداف

المدى القريب	المدى المتوسط	المدى البعيد
▪ التقليص من الحالات المشجعة على الفساد ▪ تحسين العلاقة بين الإدارة العمومية والمرتفقين	▪ تحسين فعالية وجودة الخدمة العمومية	▪ تحسين ثقة المواطنين في فعالية الإدارة العمومية

دعامات التنفيذ

من العوامل المساهمة في تفشي ظاهرة الرشوة، غموض وتعقد المساطر الإدارية التي تخص المواطن والمقاولة.

وهذه الوضعية تولد صعوبات على مستوى الولوج إلى الخدمات العمومية (مثلا الخدمات الصحية، الحصول على الوثائق الإدارية، إلخ).

وسيضمن هذا البرنامج خلق التناسق والانسجام وتحقيق العقلنة واستثمار كل المجهودات المبذولة وكذلك تنزيل مقتضيات دستور 2011 لا سيما الباب 12 المتعلق بالحكامة فيما يخص تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنات والمواطنين في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات، وكذا خضوعها لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وإصدار ميثاق للمرافق العمومية من أجل تدعيم الحكامة الجيدة والتنمية المستدامة.

كما يمكن استثمار ما تم تحقيقه حتى اليوم في هذا المجال، من خلال الاستفادة من الإطار المرجعي للحقوق كما هو محددة في الميثاق الاجتماعي الذي تم إصداره من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في دجنبر 2011 .

ونظرا لحجم هذا البرنامج تم تحديد برنامجين فرعيين :

البرنامج الفرعي الأول: تحسين الاستقبال والإرشاد بالإدارة العمومية (اعتماد ميثاق وطني للاستقبال، إعادة تهيئة مكاتب الاستقبال وجعلها واضحة وسهلة الولوج، وضع نظام الانتظار، تهيئة قاعات الانتظار، وضع علامات لتوجيه المرتفقين، تزويد العاملين المتواصلين مع المرتفقين بشارات، تكوين العاملين المتواصلين مع المرتفقين، وضع كاميرات مراقبة).

البرنامج الفرعي الثاني: تبسيط وتوحيد وعقلنة المساطر الإدارية (مراجعة المساطر للتقليل من مدى تعقيدها، وتسهيل معالجتها، وتقليص السلطة التقديرية والحد من تدخل الوسائط قبل نشرها).

المنسق

وزارة الداخلية

فرق البرامج (مديري المشاريع)

- وزارة الداخلية (+الأمن الوطني)
- وزارة العدل والحريات
- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك
- وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي
- وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني
- وزارة الصحة
- وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة
- الدرك الملكي

مؤشرات التأثير

- عدد الإدارات العمومية المتوفرة على بنية خاصة بالاستقبال
- عدد المساطر المبسطة
- المدة اللازمة للحصول على الوثائق الإدارية

حقيبة المشاريع

- 67 مشروعا • 909 مليون درهم
- مرحلة الإنطلاق : 2015 - 2025

البرنامج 2 : الإدارة الإلكترونية

الأهداف

المدى القريب	المدى المتوسط	المدى البعيد
▪ تحسين جودة الخدمات العمومية ▪ تقليص الاتصال المباشر بين الإدارة والمواطن ▪ توحيد ودمقرطة الولوج إلى الخدمات العمومية	▪ تحسين آليات الرصد	▪ الحد من الغموض الذي يشجع على الفساد

دعامات التنفيذ

من بين الأهداف المتوخاة من الأتمتة أو الرقمنة هي تعويض كل ما هو ورقي إلى الأنظمة الإلكترونية وتعزيز تبادل المعلومات عن طريق وسائل الاتصال المعلوماتية بغاية الرفع من الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات. كما يسمح أيضا بتقليص الاتصال المباشر بين الإدارات والمواطن، مما يساهم في القضاء على الامتيازات والحد من المحسوبية وتعزيز الرقابة.

ولضمان نجاعة حقيقية للإدارة الإلكترونية والانتقال إلى مستوى أعلى من النضج يتطلب الأمر اعتماد الالتقائية بين الإدارات في البرامج، ولاسيما في المرحلة الراهنة للتنمية التي يشهدها المغرب وفي إطار ما التزم به خلال العشر سنوات القادمة.

يرتكز هذا البرنامج على الدعامات التالية :

1. وضع بوابة للحكومة (Gateway) تضم كل الخدمات الإلكترونية في بوابة واحدة، لدعم تبسيط المساطر وإحداث شباك إلكتروني واحد؛
2. تعميم البوابات الإلكترونية على باقي القطاعات؛
3. تعميم أنظمة الأداء الإلكتروني؛
4. وضع أنظمة معلوماتية في مختلف القطاعات التي لها علاقة مباشرة مع المواطن.

المنسق

وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي

فرق البرامج (مديري المشاريع)

- وزارة الداخلية (+الأمن الوطني)
- وزارة العدل والحريات
- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك
- وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي
- وزارة الصحة
- وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية
- وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة
- الدرك الملكي
- الاتحاد العام لمقاولات المغرب

مؤشرات التأثير

- عدد الإجراءات الإدارية التي يمكن القيام بها كليا أو جزئيا عن بعد، عدد الخدمات المدمجة
- المدة المتوسطة لتقديم الخدمات العمومية

حقيبة المشاريع

- 43 مشروعاً • 205 مليون درهم
- مرحلة الإنطلاق : 2015 - 2025

البرنامج 3 : الشفافية والوصول إلى المعلومات

الأهداف

المدى القريب	المدى المتوسط	المدى البعيد
▪ تسهيل حصول كافة الفاعلين المعنيين والمواطنين على المعلومات العامة التي تخصهم	▪ تكريس الشفافية في عمليات اتخاذ القرارات التي تهم تدبير المال العام	▪ الحد من الغموض الذي يشجع على للفساد

دعامات التنفيذ

يهم هذا البرنامج دعم الشفافية والتواصل بكل وضوح حول أشغال الحكومة، وذلك بهدف تقليص مخاطر الفساد على مستوى الإدارة والمجتمع بصفة عامة .

و يعتبر هذا المحور أساسيا، كونه يروم تعزيز إشراك الفعاليات المجتمعية في اتخاذ القرارات السياسية، وتحضير الميزانية وكذا مراقبة تدبير المال العمومي.

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين شامل لشفافية الإدارات العمومية، بالاعتماد على عدة ركائز :

1. اعتماد قانون الحق في الحصول على المعلومات بالشكل الذي يضمن حقوق وواجبات الإدارة العمومية والمواطنين، تماشيا مع مقتضيات وروح الدستور والممارسات الدولية الفضلى؛
2. نشر المساطر الإدارية باستثمار المقاربة الجاري بها العمل على مستوى اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال التي يرأسها رئيس الحكومة؛
3. تعزيز قدرات الإدارات العمومية على توفير المعلومة، عبر قنوات مختلفة.

المنسق

وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

فرق البرامج (مديري المشاريع)

- وزارة العدل والحريات
- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني
- وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة
- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة

مؤشرات التأثير

- عدد الإدارات التي وضعت بنيات إدارية متخصصة لمعالجة طلبات الحصول على المعلومات
- عدد مواقع المعلومات المفيدة، المتوفرة على آليات التحيين
- المدة المتوسطة للجواب لطلبات المعلومات

حقيبة المشاريع

- 8 مشاريع • 3 مليون درهم
- مرحلة الإنطلاق : 2015 - 2016

البرنامج 4 : الأخلاقيات

الأهداف

المدى القريب	المدى المتوسط	المدى البعيد
▪ تعزيز النزاهة في القطاعين العام والخاص ▪ تعزيز تكافؤ الفرص في الولوج والترقية في الوظيفة العمومية	▪ الملاءمة مع المقتضيات الدولية	▪ نموذج مرجعي على المستوى العالمي

دعامات التنفيذ

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأخلاقيات في الوظيفة العمومية من خلال الدعامات التالية :

1. تعميق معرفة الموظفين بظاهرة الفساد وتعزيز الممارسات والسلوكات المثالية في الإدارة العمومية وكذا ضمان انخراط الموظفين في محاربة الفساد ؛
2. الأخذ بعين الاعتبار البعد الأخلاقي والشفافية عند مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية (تحديد إطار عملي للتصريح بقضايا الفساد ، منع كل من خضع لعقوبات تأديبية متعلقة بتصرفات مهنية مرتبطة بالفساد من التعيين في مناصب المسؤولية)؛
3. اعتماد سياسة لتدبير الموارد البشرية (التوظيف، التناوب، الخ) تمكن من التقليص من مخاطر الفساد ؛
4. وضع مدونة مرجعية للسلوك في الوظيفة العمومية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات القطاعية.

المنسق

وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

فرق البرامج (مديري المشاريع)

- وزارة الداخلية (المديرية العامة للأمن الوطني)
- وزارة العدل والحريات
- وزارة التعمير واعداد التراب الوطني
- وزارة الصحة
- الوزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
- وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة
- المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر
- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة

مؤشرات التأثير

- عدد الموظفين المدربين على المدونة السلوكية الجديدة والموقعين على التزام لاحترام المتطلبات
- عدد التبليغات الرسمية من قبل الموظفين العموميين

حقيبة المشاريع

- 20 مشروعاً • 21 مليون درهم
- مرحلة الإنطلاق : 2015 - 2025

البرنامج 5 : الرقابة والمساءلة

الأهداف

المدى القريب	المدى المتوسط	المدى البعيد
▪ تحسين آلية الكشف في قضايا الفساد والوقاية منه عن طريق الرقابة والعقوبات ▪ تحسين آليات المساءلة والمحاسبة ▪ ضمان المتابعات المتخذة بشأن الاختلالات المكتشفة	▪ تحسين الشفافية وحالة تضارب المصالح المحتملة ▪ ملاءمة اختصاصات هيئات الرقابة مع متطلبات الجهوية المتقدمة	▪ التقليص بشكل ملحوظ من الفرص المشجعة على الفساد

دعامات التنفيذ

مكنت الوضعية الحالية من الوقوف على محدودية فعالية الرقابة، وهو ما يفسر بقصور وضعف الوسائل المادية (نظم المعلومات؛ آليات وميكانيزمات الرقابة...الخ) التنظيمية والبشرية (الأعداد ، الكفاءات المتخصصة) لأجل الاضطلاع بدور الرقابة، وغياب الصلاحيات لمعالجة قضايا الفساد وضعف التعاون بين هيئات الرقابة.

يستهدف هذا البرنامج تقوية المراقبة عبر الدعامات التالية :

1. مراجعة الإطار القانوني للمفتشيات من أجل دعم صلاحياتها واستقلاليتها؛
2. ملائمة وتجانس وتكامل والتقائية مناهج هيئات الرقابة؛
3. استثمار أنظمة المعلومات من أجل استهداف أفضل وعقلنة أكثر للموارد البشرية في الكشف ومعالجة الأعمال المشينة وكذا تبادل المعلومات بين هيئات الرقابة؛
4. تحسين منظومة التصريح بالممتلكات (تحسين الاستهداف ووضع نظام معلوماتي متطور لهذه الغاية)؛
5. إحداث وحدات للتدقيق الداخلي على مستوى الإدارات العمومية (القطاعات الوزارية، الجماعات الترابية والوكالات الحضرية)؛
6. إحداث آلية للتصريح ولتضارب المصالح المحتملة لمسؤولي الوظيفة العمومية وكذلك شاغلي المناصب الحساسة.

المنسق

وزارة الاقتصاد والمالية

فرق البرامج (مديري المشاريع)

- وزارة الداخلية (+الأمن الوطني)
- وزارة العدل والحريات
- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك
- وزارة التعمير و إعداد التراب الوطني
- وزارة الصحة
- وزارية الاتصال
- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
- وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية
- وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة
- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
- الدرك الملكي

مؤشرات التأثير

- عدد الإدارات المتوفرة على خلية التدقيق الداخلي
- عدد حالات الفساد المكشوف عنها من قبل المفتشيات العامة للوزارات ووحدات التدقيق الداخلي والتي تم تبلغها إلى العدالة
- عدد المفتشيات العامة للوزارات التي تنشر بانتظام ملخصات عن عمليات التفتيش والتدقيق المنجزة

حقيبة المشاريع

- 39 مشروعاً • 260 مليون درهم
- مرحلة الإنطلاق : 2015 - 2025

البرنامج 6 : تقوية المتابعة والزجر

الأهداف

المدى القريب

- فعالية منع اللجوء إلى ممارسات الفساد
- تحسين آليات الكشف والتحقيق في قضايا الفساد
- تحسين الشفافية وتتبع الأحكام
- تحسين الاجتهاد القضائي

المدى المتوسط

- ملائمة المنظومة القانونية لمكافحة الفساد مع الالتزامات الدولية
- إضفاء الطابع الاحترافي على تكوين القضاة في قضايا الفساد
- تحسين آجال معالجة قضايا الفساد
- تنميط مساطر متابعة ومعالجة قضايا الفساد
- تحسين منظومة تنفيذ الأحكام

المدى البعيد

- تحسين ثقة المواطنين في فعالية النظام القضائي
- تطوير التعاون القضائي الدولي
- ضمان نجاعة منظومة استرداد الموجودات الناتجة عن أفعال الفساد

دعامات التنفيذ

يتناول هذا البرنامج طرق تحسين وتأهيل قدرات المتابعة والزجر لحالات الفساد وذلك عن طريق تعزيز الترسانة التشريعية، وآليات الكشف والتحقيق وتنفيذ الأحكام وكذا استرداد المكاسب غير المشروعة.

يستند هذا البرنامج على الدعامات التالية :

1. ملائمة اختصاصات الهيئات المكلفة بالكشف والتحقيق ومكافحة ومتابعة أعمال الفساد ، مع مقتضيات الدستور والاتفاقيات الدولية؛
2. توسيع المفهوم القانوني للفساد أخذا بعين الاعتبار مقتضيات المادة 36 من الدستور ليشمل مجال تطبيقه القطاع الخاص؛
3. تجريم الإثراء غير المشروع؛
4. تعزيز العقوبات المتعلقة بالفساد ومخالفات التصريح بالممتلكات؛
5. تحسين ومركزة عمليات جمع ومعالجة الشكايات؛
6. تعزيز قدرات الهيئات المكلفة بتحقيقات مكافحة الفساد وغسل الأموال؛
7. إنشاء نظام تتبع قضايا الفساد الجاري البحث فيها بارتباط مع مرصد الجريمة المزمع إحداثه؛
8. نشر الأحكام والعقوبات المقضي بها في إطار قضايا الفساد (بعد صدور الحكم النهائي)؛
9. تقوية الإطار القانوني لاسترداد الأموال المنهوبة وإدارة الأموال والممتلكات المستردة.

المنسق

وزارة العدل والحريات

فرق البرامج (مديري المشاريع)

- وزارة الداخلية
- وزارة العدل والحريات
- وزارة التعمير و إعداد التراب الوطني
- وزارة الصحة
- وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة
- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
- وحدة معالجة المعلومات المالية

مؤشرات التأثير

- عدد قضايا الفساد المحكومة
- عدد الشكايات المتعلقة بقضايا الفساد
- الآجال المتوسطة لمسطرة قضائية في إطار قضية من قضايا الفساد
- قيمة الممتلكات المستردة

حقيبة المشاريع

- 26 مشروعاً • 46 مليون درهم
- مرحلة الإنطلاق : 2015 - 2025

البرنامج 7 : الطلبيات العمومية

الأهداف

المدى القريب

- تحسين الشفافية على مستوى الطلبيات العمومية (الصفقات العمومية، التدبيرالمفوض، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص) مع تغطية مختلف مراحل إبرام الصفقات

المدى المتوسط

- تحسين أداء الطلبيات العمومية (الصفقات العمومية، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلخ)
- حصر وتضييق نطاق مخاطر الفساد في الطلبيات العمومية

المدى البعيد

- ضمان الشفافية التامة وتتبع العمليات والمعلومات المتعلقة بتدبير الطلبيات العمومية بمختلف اشكالها

دعامات التنفيذ

يمثل مجموع الطلبيات العمومية 22% من الناتج الداخلي الخام (16% منها للصفقات العمومية)، وتساهم بصفة كبيرة في التنمية السوسيو اقتصادية للمملكة.

في المتوسط، عدد الصفقات العمومية التي تطلقها الدولة، الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية تقارب 30.000 صفقة سنويا، 90% منها عن طريق طلب عروض مفتوح (ما يقارب 95 % للدولة) وحقق قطاع الأشغال العمومية والبناء 75% من رقم معاملته في إطار الصفقات العمومية.

وعلى الرغم من الإصلاحات التي عرفها مجال الصفقات العمومية في السنوات الأخيرة، فإن تدبير هذا المجال لا يزال محط انتقاد، سيما ما يخص المساطر المؤطرة، وخاصة فيما يتعلق بإسناد هذه الصفقات.

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز إدارة وتدبير الطلبيات العمومية عبر الدعامات التالية :

1. تطوير أنظمة المعلومات لضمان إمكانية تتبع جميع المراحل والقرارات بما فيها الشكايات و طرق معالجتها، مع تقديم تقارير
2. مضبوطة تمكن من توسيع نطاق الحصول على المعلومة فيما يخص تسيير الطلبيات العمومية؛
3. تكوين الموظفين المسؤولين عن تدبير الصفقات العمومية؛
4. تقليص مجال السلطة التقديرية من خلال إحداث إطار مرجعي لدفتر التحملات الخاصة؛
5. إنشاء مرصد للصفقات العمومية.

المنسق

وزارة الاقتصاد والمالية

فرق البرامج (مديري المشاريع)

- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك
- وزارة الشؤون العامة والحكامة
- الاتحاد العام لمقاولات المغرب

مؤشرات التأثير

- العدد المتوسط لمقدمي العروض في كل صفقة
- عدد مقدمي العروض الذين تم اقصاؤهم تقنيا بالمقارنة مع عدد مقدمي العروض المقبولين
- عدد طلبات الاستئناف
- المدة المتوسطة للمعالجة
- عدد حالات الفساد المكشوف عنها

حقيبة المشاريع

- 10 مشروعاً • 17 مليون درهم
- مرحلة الإنطلاق : 2015 - 2025

البرنامج 8 : نزاهة القطاع الخاص

الأهداف

المدى القريب	المدى المتوسط	المدى البعيد
▪ تحسين الشفافية في المعاملات داخل القطاع الخاص	▪ انخراط المقاولات في مدونة الأخلاق و شهادات المسؤولية الاجتماعية للشركات (إدماج الشفافية ومكافحة الفساد)	▪ التقليص من بؤر الفساد التي يغديها القطاع الخاص

دعامات التنفيذ

خلص تشخيص الوضعية الحالية للفساد أن له تأثيرا على القطاع الخاص في العديد من النواحي.

ومن الأمثلة على ذلك التجاوزات القانونية للحصول على الصفقات العمومية، كالعمولات والرشاوي والوسطاء في القطاع العقاري، لتسهيل الحصول على التمويل في البنوك والرشوة فيما يخص التشغيل بالقطاع الخاص.

ويمكن للمنظمات المهنية أن تلعب دورا حاسما في الترويج للممارسات الفضلى وتحديد الطرق الكفيلة بالمكافحة اليومية للرشوة.

يستهدف هذا البرنامج التحسين الشامل لشفافية الفاعلين الاقتصاديين في القطاع الخاص عبر عدد من الدعامات، ويتعلق الأمر ب :

1. تعزيز النزاهة والحكامة الجيدة؛
2. تعزيز الشفافية عبر تجارب رائدة، مع نشرها كما هو الحال بالنسبة لمشروع المطابقة (الامتثال-Compliance) المخصص للشركات على مستوى 3 قطاعات بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE؛
3. تشجيع شركات القطاع الخاص على اعتماد مدونات أخلاقية للتوجه بسرعة نحول نيل شهادات المسؤولية الاجتماعية للشركات RSE والمطابقة لمكافحة الفساد Compliance.

المنسق

الاتحاد العام لمقاولات المغرب

فرق البرامج (مديري المشاريع)

- وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي
- الاتحاد العام لمقاولات المغرب

مؤشرات التأثير

- عدد الشركات الخاصة الحائزة على علامة الاتحاد العام لمقاولات المغرب للمسؤولية الاجتماعية للشركات
- عدد الإجراءات التأديبية في مجال الفساد
- عدد قضايا الفساد في القطاع الخاص

حقيبة المشاريع

- 4 مشاريع • 4 مليون درهم
- مرحلة الإنطلاق : 2015 - 2020

البرنامج 9 : التواصل والتحسيس

الأهداف

المدى القريب	المدى المتوسط	المدى البعيد
▪ دعم مشاريع الاستراتيجية ▪ هيكلة و تنسيق مختلف الأعمال و وسائل التواصل التي سيتم اعتمادها	▪ تشجيع مبادرات النزاهة ▪ تحسين إدراك المواطنين لجهود الحكومة في هذا المجال	▪ تحسين إدراك المواطنين لمستوى الفساد

دعامات التنفيذ

على الرغم من المبادرات العديدة في مجال مكافحة الفساد على مستوى مجموعة من القطاعات الوزارية، فقد أبان تشخيص الوضعية الراهنة عن عدم رضا المواطنين على نتائج هذه المجهودات، مما يعني محدودية أثارها.
لذلك فإن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد يتعين أن تكون مصحوبة بمخطط تواصلي واضح، مقنع ومتطور يعطي الأولوية للإنجازات عوض الإعلانات.
ولترجمة هذا الهدف على أرض الواقع، يتعين تحديد الفئات المستهدفة، والأهداف الخاصة بكل فئة، وإصدار رسائل قوية، وتحديد قنوات التواصل المناسبة، ووضع جدول زمني للتنفيذ.
وسيمكن هذا المخطط التواصلي من تعزيز الإلتزام الناجع والفعال للأطراف المعنية (قطاع خاص- إدارات عمومية- مجتمع مدني- مواطنين .إلخ) بمكافحة الفساد.
يهدف هذا البرنامج إلى :

1. تحسيس كل الفئات بالجهود المبذولة وبمستوى تقدم إنجاز الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ؛
2. تحسيس وتعبئة الطفولة الناشئة حول إشكاليات الفساد ؛
3. تعزيز النزاهة لدى الموظفين.

المنسق

وزارة الإتصال

فرق البرامج (مديري المشاريع)

- وزارة الداخلية (+الأمن الوطني)
- وزارة العدل والحريات
- وزارة الاتصال
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك
- وزارة التعمير واعداد التراب الوطني
- وزارة الصحة
- وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة
- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة

مؤشرات التأثير

- مؤشر إدراك الفساد (TI)
- مقياس الفساد العالمي (TI)
- معدل الفساد (ICPC)

حقيبة المشاريع

- 17 مشروعا • 312 مليون درهم
- مرحلة الإنطلاق : 2015 - 2020

البرنامج 10 : التربية والتكوين

الأهداف

المدى القريب	المدى المتوسط	المدى البعيد
▪ تعزيز قدرات الجهات الفاعلة لمكافحة الفساد ▪ تعزيز السلوك النزيه ▪ تطوير ثقافة مكافحة الفساد بين أفراد المجتمع	▪ تحسين تعبئة الموظفين العموميين ضد هذه الظاهرة ▪ تحسين معرفة هذه الظاهرة والوعي بآثارها	▪ تحديث مهارات الفاعلين ▪ إشراك المجتمع بأسره للقضاء على هذه الظاهرة

دعامات التنفيذ

يعتبر تعزيز القدرات شرطا أساسيا لإنجاح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، بحيث يتعين :

1. تكوين الفاعلين المكلفين بمكافحة الفساد على أحدث التقنيات في هذا المجال؛
2. مواكبة القضاة قصد تمكينهم من القدرات اللازمة لمواجهة ناجعة لهذه الظاهرة؛
3. تنظيم تكوين لفائدة الأعوان العموميين حول آليات تقييم الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد ؛
4. التوعية بأهمية التبليغ عن الفساد ؛
5. تغيير سلوكات المواطنين، من خلال إدراج مفاهيم محاربة الفساد ابتداء من المستوى الأساسي لتمدرس الأطفال.

يحتوي هذا البرنامج على :

1. تنظيم دورات تكوينية خاصة في مجال مكافحة الفساد بالمعهد الملكي للشرطة والمعهد الملكي للإدارة الترابية
2. تنظيم دورات سنوية للتكوين حول الفساد لفائدة القضاة؛
3. دورات موجهة لكافة الموظفين العموميين؛
4. إدراج مواضيع مكافحة الفساد على مستوى برامج التعليم الإبتدائي والثانوي.

المنسق

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

فرق البرامج (مديري المشاريع)

- وزارة الداخلية
- وزارة العدل والحريات
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
- وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة

مؤشرات التأثير

- نسبة الموظفين الذين تلقوا تكوينا خاصا في مكافحة الفساد
- عدد البرامج التعليمية لمكافحة الفساد في الابتدائي والثانوي والسلك العالي

حقيبة المشاريع

- 5 مشاريع • 20 مليون درهم
- مرحلة الإنطلاق : 2015 - 2020

آليات الحكامة

اللجنة الوطنية
لمكافحة الفساد

حكامة الاستراتيجية : الاطار العام

يقدم هذا الباب هياكل حكامة الاستراتيجية والأعضاء المكونين لها ومهامها وكيفية اشتغالها والعلاقة الوظيفية بين مكوناتها وكيفية تقييم النتائج.

- تتكون اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة من مسؤولي القطاعات الوزارية وهيئات الحكامة المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- يتم مأسسة اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد بمقتضى مرسوم، وتضطلع بالإشراف على تنفيذ وتتبع تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- تتضمن الاستراتيجية الوطنية عشرة برامج يتولى تنسيق كل برنامج وزير أو رئيس هيئة معنية من القطاع العام أو الخاص.
- يمثل كل قطاع أو هيئة في البرامج المعنية به مخاطب رسمي، يعين بصفة دائمة من طرف رئيس القطاع أو الهيئة.
- يعين رؤساء المشاريع من طرف رئيس القطاع أو الهيئة، وينسق أشغالهم المخاطب الرسمي للقطاع أو الهيئة.

هيكلة حكامة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

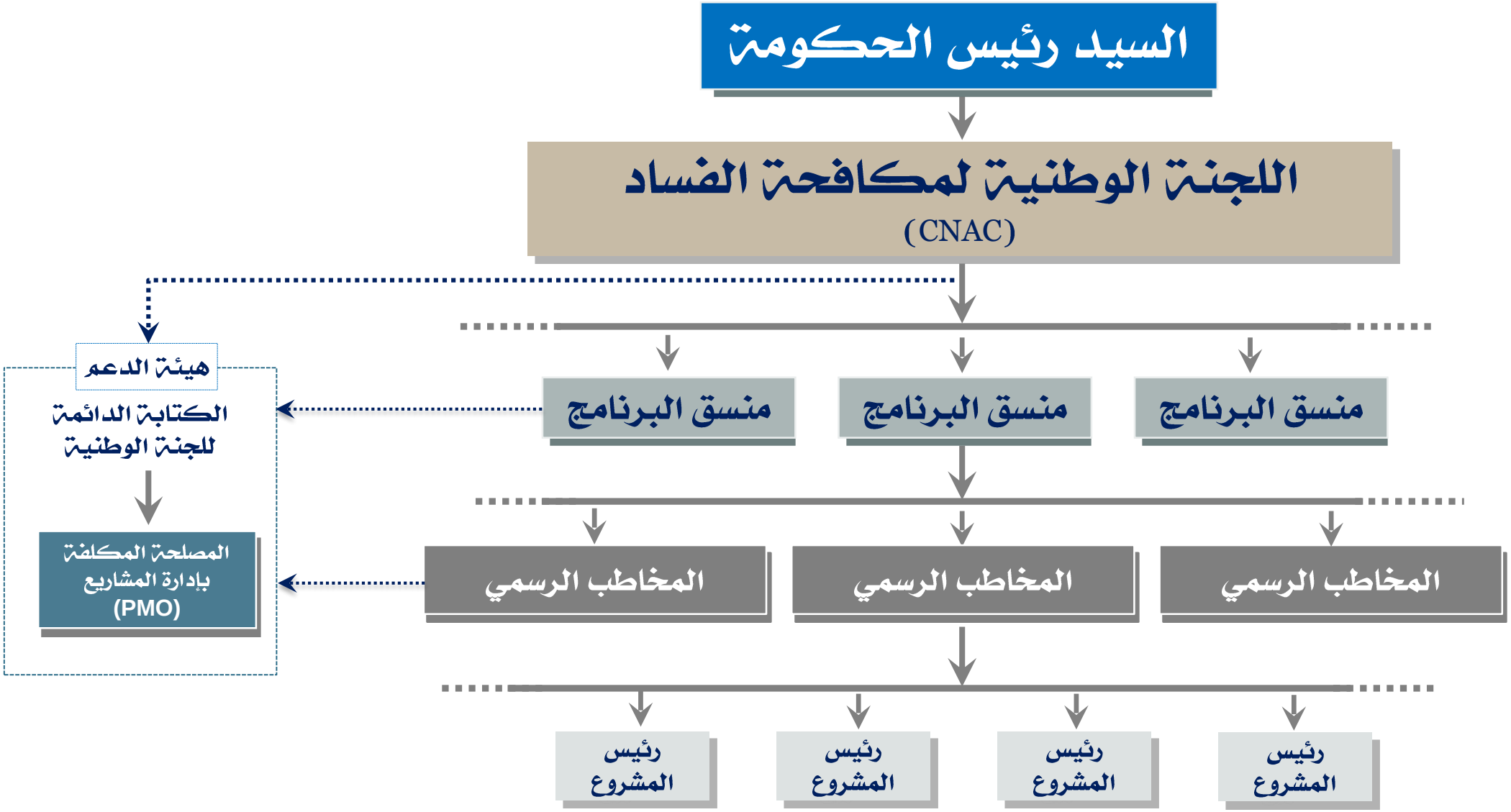

أعضاء هيئات حكامة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد

تتكون اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد التي يترأسها رئيس الحكومة من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتضم الأعضاء التاليين :

الوزارات :

1. وزارة الداخلية
2. وزارة العدل والحريات
3. وزارة الاقتصاد والمالية
4. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
5. وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك
6. وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي
7. وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني
8. وزارة الصحة
9. وزارة الاتصال
10. وزارة الشؤون العامة والحكامة
11. وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

الهيئات والإدارات العمومية :

1. محكمة النقض
2. إدارة الدرك الملكي
3. المديرية العامة للأمن الوطني
4. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
5. مؤسسة الوسيط
6. مجلس المنافسة
7. وحدة معالجة المعلومات المالية

المجتمع المدني/القطاع الخاص :

1. الإتحاد العام لمقاولات المغرب
2. جمعية برلمانيين مغاربة ضد الفساد
3. جمعية ترانسبرانسي المغرب

منسقو برامج الاستراتيجية

تتضمن الاستراتيجية 10 برامج تتولى مهمة تنسيقها القطاعات و الهيئات التالية :

1. البرنامج 1 - تحسين خدمة المواطن : وزارة الداخلية
2. البرنامج 2 - الإدارة الإلكترونية : وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي
3. البرنامج 3 - الشفافية والوصول إلى المعلومات : وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة
4. البرنامج 4 - الأخلاقيات : وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة
5. البرنامج 5 - الرقابة والمساءلة : وزارة الاقتصاد والمالية
6. البرنامج 6 - تقوية المتابعة والزجر : وزارة العدل والحريات
7. البرنامج 7 - الطلبيات العمومية : وزارة الاقتصاد والمالية
8. البرنامج 8 - نزاهة القطاع الخاص : الاتحاد العام لمقاولات المغرب
9. البرنامج 9 - التواصل والتحسيس : وزارة الاتصال
10. البرنامج 10 - التربية والتكوين : وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

المخاطبون الرسميون ورؤساء المشاريع

يعين المخاطبون الرسميون ورؤساء المشاريع من طرف رئيس القطاع أو الهيئة المعنية :

1. وزارة الداخلية
2. وزارة العدل والحريات
3. وزارة الاقتصاد والمالية
4. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
5. وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك
6. وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي
7. وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني
8. وزارة الصحة
9. وزارة الاتصال
10. وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
11. وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية
12. وزارة الشؤون العامة والحكامة
13. وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة
14. المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر
15. إدارة الدرك الملكي
16. المديرية العامة للأمن الوطني
17. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
18. وحدة معالجة المعلومات المالية
19. الإتحاد العام لمقاولات المغرب

هيئة الدعم

الكتابة الدائمة للجنة الوطنية والمصلحة المكلفة بإدارة المشاريع (PMO) بوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

أدوار ومهام هيئات حكامة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد (CNAC)

تحديد التوجهات الاستراتيجية والتقييم :

1. تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتنسيق وتوحيد رؤية مختلف القطاعات والهيئات اتجاه البرامج المتعلقة بمكافحة الفساد
2. ضمان تجانس ونجاعة وفعالية والتقائية الاجراءات المحددة في البرامج المتعلقة بمكافحة الفساد وعلاقتها مع البرامج القطاعية
3. القيام بالتحكيمات اللازمة بين مختلف الأطراف المعنية وإعادة تأطير التوجهات الاستراتيجية وتعديل مضمونها من أجل الوصول إلى تحقيق أمثل للنتائج المتوخاة
4. دراسة تقدم المنجزات والمصادقة على البرنامج السنوي للإصلاحات المزمع القيام بها وتحديد المجالات ذات الأولوية
5. اعتماد التقويمات الضرورية لتطوير الاستراتيجية
6. تعبئة الموارد البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ الاستراتيجية
7. المصادقة على التقرير التركيبي
8. المصادقة على البرنامج التواصلي الرامي إلى تحسيس الرأي العام بمخاطر الفساد

منسق البرنامج

تنسيق وتتبع تنزيل مشاريع البرنامج :

1. ضمان التنسيق والملاءمة بين التوجهات الاستراتيجية والبرنامج المعني
2. السهر على وضع وتتبع خطة العمل
3. تتبع سير إنجاز مشاريع البرنامج وضمان تجانسها والتقائيتها
4. دعوة المخاطبين الرسميين للقطاعات والهيئات المعنية إلى عقد اجتماع مرة كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، من أجل تتبع إنجاز المشاريع المدرجة في البرنامج
5. عرض مقترحات التعديلات، المتمخضة عن الاجتماعات المذكورة أعلاه، المزمع إدخالها على البرنامج أو على المشاريع المدرجة به، على أنظار اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد للبت فيها
6. التنسيق مع المخاطبين الرسميين للقطاعات والهيئات المعنية بخصوص التدابير الممكن اتخاذها من أجل تجاوز المعيقات التي يمكن أن يطرحها تنفيذ المشاريع
7. رفع تقرير مرحلي وتقرير سنوي حول تتبع تنفيذ المشاريع المدرجة في البرنامج إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد (CNAC) يتم إعدادهما بمعية الكتابة الدائمة، وتتضمن مؤشرات الإنجاز ومدى تطابقها مع النتائج المتوخاة

أدوار ومهام هيئات حكامة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

الكتابة الدائمة

الرصد العملي والشامل للاستراتيجية وإعداد التقارير :

1. تتبع ورصد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
2. مواكبة منسقي البرامج والمخاطبين الرسميين من أجل إعداد التقارير المرحلية والسنوية
3. تنظيم لقاءات اللجنة الوطنية ومواكبة تنظيم اجتماعات منسقي البرامج
4. اقتراح إعادة تحديد توجهات البرامج والمشاريع بناء على التقارير الدورية
5. إعداد وتنفيذ البرنامج التواصلي لمواكبة تنفيذ الاستراتيجية
6. إعداد تقرير تركيبي استنادا إلى التقارير المحالة عليها من طرف منسقي البرامج، قصد عرضه على اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد بمناسبة انعقاد اجتماعاتها
7. إعداد تقرير تقييمي لكل مرحلة من المراحل الثلاث للاستراتيجية وعرضه على اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد
8. إعداد محاضر الاجتماعات التي يعقدها منسقو البرامج
9. الإشراف على تطوير وتدبير النظام المعلوماتي المتعلق بمعطيات المشاريع ووضعه رهن إشارة الأطراف
10. وضع المصلحة المكلفة بإدارة المشاريع (PMO) التابعة لها رهن إشارة الأطراف لمواكبة ودعم منسقي البرامج والمخاطبين الرسميين في إعداد تقارير مراقبة الجودة وتدبير الوثائق واستثمار المعطيات
11. حفظ الأرشيف الخاص بالاستراتيجية

المخاطب الرسمي

قيادة تنفيذ المشاريع القطاعية :

1. تتبع تنفيذ مشاريع الاستراتيجية على مستوى القطاع الذي يمثله
2. السهر على ضمان التنسيق والملاءمة بين المشاريع وبرامج الاستراتيجية
3. اقتراح المشاريع والإجراءات وكذا الوسائل الضرورية لإنجازها
4. إعداد تقارير حول تقدم المشاريع والمعيقات التي قد تعترض تنفيذها
5. تعبئة وتحيين البيانات المتعلقة بتتبع تنفيذ المشاريع في نظام تدبير المعلومات المعد لهذا الغرض
6. تمثيل قطاعه أو هيئته في الاجتماعات التي يعقدها منسق البرنامج

رئيس المشروع

تنفيذ المشاريع القطاعية :

السهر على تنفيذ مخطط ومشاريع الإستراتيجية على المستوى القطاعي مركزيا وجهويا

كيفية اشتغال هيئات الحكامة

اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد (CNAC)

اجتماعان في السنة

بعد استراتيجي

الرئاسة : السيد رئيس الحكومة
الأعضاء : رؤساء القطاعات والهيئات المعنية

تضطلع بمجموعة من المهام من بينها :
1. دراسة تقدم المنجزات والمصادقة على البرنامج السنوي للإصلاحات المزمع القيام بها
2. المصادقة على التقرير التركيبي والتوصيات الكفيلة بتجاوز معيقات تنفيذ برامج مكافحة الفساد

الكتابة الدائمة

أربعة اجتماعات في السنة

بعد تقني

الرئاسة : السيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة
الأعضاء : المخاطبون الرسميون للقطاعات والهيئات المعنية

تضطلع بمجموعة من المهام من بينها :
1. تتبع ورصد تنفيذ برامج الاستراتيجية والمشاريع القطاعية
2. تقييم مستوى التنفيذ وبلوغ النتائج وتدبير المعيقات التي تعترض تنفيذها

منسق البرنامج

أربعة اجتماعات في السنة

بعد عملي

الرئاسة : منسق البرنامج (الوزير أو رئيس الهيئة أو من يمثلهما)
الأعضاء : المخاطبون الرسميون للقطاعات والهيئات المعنية

يضطلع بمجموعة من المهام من بينها :
1. تتبع سير إنجاز مشاريع البرنامج وضمان تجانسها والتقائيتها
2. ضمان التنسيق والملائمة بين التوجهات الاستراتيجية والبرنامج المعني

ترتكز مقاربة التقييم على التدبير المبني على النتائج من خلال :

1 مؤشرات استراتيجية	2 مؤشرات بينية	3 مؤشرات عملية
المسؤول: اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد الدورية : كل ستة أشهر	المسؤول: منسق البرنامج الدورية : كل ثلاثة أشهر	المسؤول: المخاطب الرسمي للقطاع أو الهيئة الدورية : كل شهر

مع اعتماد مؤشرات أخرى لقياس الأداء، بما في ذلك تقييم الأثر، ومراقبة الأداء والدراسات النوعية

يرتكز نظام رصد الاستراتيجية على أدوات وتقارير تعدها هيئات حكامة الاستراتيجية

تقييم مراحل الاستراتيجية

- إنجاز تقييم مرحلي نهاية 2016 و 2020 بهدف :
  - جرد حصيلة الإنجازات وتقييم النتائج على ضوء الأهداف المرحلية المسطرة
  - تحيين الاستراتيجية، عند الاقتضاء، لضمان استمراريتها في تحقيق النتائج المتوخاة
- إنجاز تقييم نهائي وشامل للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد نهاية سنة 2025